

المرأة الريفية والتصنيع في مصر
قضايا ومشكلات
الدكتورة / اعتماد محمد علام*

مقدمة

يرجع الاهتمام بالنوع البشري والتأهيل في مصر في السنوات الأخيرة من حيث الاهتمام
بجوانب التعليم والتدريب والتأهيل في مختلف المجالات المهنية والفنية والأكاديمية
والمهنية، حيث تسعى الدولة من خلال خططها الاستراتيجية إلى تطوير الكوادر البشرية
هذا بالإضافة إلى مداخله الآن الطاقات البشرية والفدرات الانسانية من
مكان الصدارة واصبح الانسان غاية كل سياسة تخطيطية وهدف كل عمل
تنموي . وذلك انطلاقا من خطة التنمية الناجحة التي تعتمد على
الاداء الأمثل للعنصر البشري والتشجيع الأمثل لاستغلال الطاقات والموارد
المادية المتاحة في المجتمع بما يحقق حياة افضل للعنصر البشري دانسد
مرة اخرى . ولما كانت المرأة تمثل عدديا نصف سكان مصر تقريبا جساء
الاهتمام بمشاركة المرأة في سوق العمالة الصناعية من القضايا الهامة
الجديرة بالدراسة .

كذلك تشير المعطيات التاريخية الى الاثر الملموس للمؤسسات
الايديولوجية سواء في المجتمعات المتقدمة والنامية على فاعلية وصياغة
دور المرأة في الحياة الاجتماعية داخل مختلف المجالات الاجتماعية ،
الاقتصادية والسياسية . (1)

ان المرأة الريفية في مصر لم تدخل المجال الصناعي حديثا بل يؤكد
لنا التاريخ ان النساء ظلت تمارس اعمالا في نظام الطوائف من ممر
لاسيما في مجال الغزل والنسيج . وبعد فترة شهدت الحكومة اليهن باداء
تلك الاعمال نظير مقابل مالي يدفع على اساس القطعة (2) وفي عهد محمد
على حدث تمييز بين الذكور والاسات من العاملين على اساس الاجمر

دكتور في علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة المنيا

ولنفس العمل كما اتفقت بعض الاعمال بالمبغاة الانثوية في اداؤها . الا ان هذا لم يمنع من اشتغال المرأة جنباً الى جنب مع الرجل مع التزام المرأة بالتقاليد والقيم الاجتماعية حيث كانت تضع النقاب على الوجوه اثناء العمل (٣)

وحديثاً لاتزال المرأة في مصر تمارس وظائف هامشية في المجال الصناعي ولا يزال هناك تمييز ضمني ^{على اساس النور} sex discrimination في اسس الترقية واختيار الوظائف لاسيما في القطاع الخاص ، على الرغم من تشريعات العمل التي تصدرها الحكومة المصرية والتي تؤكد على المساواة بينهما في مجال العمل . وهذا من شأنه يشير بعض القضايا من بينها :

(١) الى اى مدى يمكن مقارنة الاعمال التي تشغلها الاناث بتلك التي

يشغلها الذكور في المجال الصناعي ؟

(٢) ماهى العلاقة بين الانشطة الاقتصادية وتقسيم العمل بحسب النوع

من ناحية وبعض المظاهر الديموجرافية الاساسية مثل البنسساء

الاسرى ، الهجرة . (٤)

ولو ظلمنا احصائيات العمالة النسائية التي تصدرها الاجهزة الرسمية رغم افتقارها للدقة في الحصر وتفصيلات الانشطة التي تؤديها المرأة اجمالياً ، لوجدنا تزايداً مستمراً في عدد النساء المشتغلات في سوق العمل في مصر . اما اذا قورن هذا بمعدل الزيادة السنوى في السكان وبنسبة النوع لتوصلنا الى انخفاض المشاركة الفعلية لهن لاسيما في مجال العمالة الصناعية . على سبيل المثال تشير احصائيات الجهاز المركزي للتعليمة العامة والاحماء حسب تعداد عام ١٩٧٦ ان نسبة مشاركة الاناث الريفيات في العمالة الصناعية مدفوعة الاجر ٧٢ ٪ مقابل ١٥٩ ٪

للاضرية (٥). ومن ثم تهتم هذه الورقة بمناقشة مختلف العوامل التي تؤثر بشكل متميز على حجم وفاعلية مشاركة المرأة الريفية في القطاع الصناعي مع تقديم بعض البدائل لاتاحة فرص افضل لزيادة مشاركتها في هذا القطاع . اى كيف تشارك المرأة الريفية وفيه تشارك؟

القسم الاول : مناقشة العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة الريفية

في الصناعة

يرجع انخفاض مشاركة المرأة الريفية في العمالة الصناعية جزئيا الى تأثير التراكبات الثقافية المتوارثة على مكانتها الدونية inferior status ، وان تغيير تلك المكانة وزيادة الفعالية الانشائية لها يتطلب جهدا مضنيا لمعالجتها واحداث تغيير جوهري لتحقيق زيادة تلك المشاركة . وقد تناول العديد من علماء الاجتماع تلك القضية ولكن على خلاف في الرأي حول كيفية تغيير الاتجاهات في المجتمع . فهناك من يرى امكانية التركيز على احداث تغييرات مسبقة في الاتجاهات كضرورة لخلق مجتمع حديث ذو نظام اقتصادى وسياسى متطور (٦) وهذا يستلزم ايضا حدوث نوع من المبادرة ينتجها المجتمع لتوفير اسلوب تفكير معين يتيح للمرأة الريفية ان تساهم في العملية الانتاجية بقدر ملموس وبمعدل كبير من النشاط (٧) . كذلك يرى بعض الباحثين الاجتماعيين حلا بديلا لتلك القضية يكمن في تحرير المرأة ومساواتها بالرجل والذين لايتحققان الا اذا تحررت المرأة من العمل المنزلى ، وايضا ان تزيد من مشاركتها في العمل المنتج اجتماعيا على نطاق واسع (٨) وقد يتفق هذا الاتجاه مع رأى مارجريت بنستون Margaret Benston حين اشارت الى ان المطلب الاساس لتحرير المرأة هو تخليها عن مهامها المنزلية (تربية الاطفال ، فسيل الملابس والانشطة المنزلية الاخرى) والقاء تبعية تلك

المهام على عاتق الاقتصاد العام للدولة (٩) .

لا ان هذا الاتجاه لا يختلف كثيرا عن الاتجاه الراديكالى الذى يسرى احداث ثورة اجتماعية شاملة كهدف فى حد ذاته يسبق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد اساسا على الاستغلال الامثل للطاقة البشرية المتاحة من اناث وذكور . فى نفس الوقت يتوقع تضحيات جسيمة مقابل تحقيق التنمية . فهل يقبل المجتمع المصرى اسقاط هويته المتمسة بالقيم والعادات المتأصلة مقابل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ؟ يبدو من الصعب بعكس ان يحدث مثل هذا الاتجاه واقعا . من ثم ينبغى البحث عن بدائل تضمن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا بغية الحفاظ على قيم المجتمع المصرى وهويته .

من جهة اخرى فان المرأة الريفية بصفة عامة كطاقة بشرية وضعها الراهن تتسم بثقافات متخلفة من النواحي المادية واللامادية اذا قورنت بالمرأة الحضرية يعصب معها ان تحرز تقدما فى التنمية الصناعية لاسيما وان المشروعات الصناعية تتسم بالمركزية فى المناطق الحضرية وبمسدر معين من المستوى التكنولوجى لا يتناسب وارتفاع نسبة الامية بين الاناث فى الريف المصرى ، والتي بلغت طبقا لتعداد ١٩٧٦ حوالى ٨٦ ٪ من جملة الاناث الريفيات (١٠ سنوات فأكثر) وواقعا فان الوجود الاقتصادى الراهن لا يسمح بانشاء العديد من المشروعات الصناعية فى القطاع الريفى بمسا يتناسب كما وكيفا مع عدد السكان . ومن ثم تبرز لنا قضية فرعية اخرى تزيد من تعقيد القضية الرئيسية التى نحن بمددها .

وبرغم ان الدور التنموى يركز اساسا على تنمية المهارات والقدرات التى تتمتع بها المرأة كطاقة بشرية فان نصيب المرأة الريفية من برامج التوعية والتدريب والتأهيل الثقافى جاء هامشيا وهذا من شأنه

يشير قضية اخرى تتطلب ضرورة دراسة اثر التراكمات الثقافية والتاريخ الاساسي للمرأة المصرية لنعرف كيف تكون نظرة المجتمع للمرأة . وكيف ان التشريعات الاجتماعية والصناعية والتنظيمية قد سهلت الرجال دون الاناث بما يكفل لهم استمرارية حياتهم على المناصب التخطيطية العليا دون مناس وى نفس الوقت تسمح للمرأة ان تتحرك فى المجتمع من خلال قنوات صيقة جدا اقيمت على اساس تقسيم العمل الاجتماعى على اساس النوع (١٠) .

ايضا يبرز لنا التراث الاجتماعى اتجاهات بعض الباحثين والمفكرين نحو تأكيد تلك القضية وتعزيزها من امثال ماري جوزى Marie-Jose وماريا ماركوس وذلك فيما يتعلق بالنوع المهني للمرأة العاملة . وما يواجهه من معوقات كثيرة مجتمعية كانت او ذاتية ان المستقبل المهني للمرأة سوف يظل متأثرا بالتراكمات الثقافية الكلاسيكية بحيث يفقد لها المساواة مع الرجل فى مجال العمل (١١) . وفيما يلي مناقشة العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وايضا التنظيمية التى تؤثر على مشاركة المرأة الريفية فى الصناعة .

(١) العوامل الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية

ان المعالجة الصحيحة لاثر العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على مشاركة المرأة الريفية فى سوق العمالة الصناعى تعتمد بالدرجة الاولى على البعد التاريخى . ولما كان التراث الانسانى المصرى يخلو من اى تأريخ لانشطة المرأة المصرية قائم بذاته ، فان المعالجة بالتالى سوف تنقصها الدقة خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار عدم وجود الدقة الكافية فى البيانات الاحصائية الحالية لاسيما فيما يتعلق بتصنيفات الأنشطة الاقتصادية غير مدفوعة الاجر التى تمارسها المرأة .

ايضا من الناحية المنهجية ، يصعب الفصل بين العوامل الثلاث السابقة
 فرعلاقتهم بالادوار الانتاجية للمرأة من ناحية وفيما بينهم من علاقات
 بداية من ناحية ثانية .

ان العلاقة بين العوامل الثلاثة لاتكون خطية او منتظمة بل انضائية
 معقدة نظرا لتباين انماط الصراع من حيث الدرجة واتجاه التأثير سواء
 في العلاقة البينية بينهم او حتى على مستوى العامل الواحد . ودليل ذلك
 كما يشر العديد من علماء الايديولوجيات الاجتماعية من امثال سوركييس
 ومانهاس الى وجود تباين بين وظيفتي العنصر المادية واللامادية هـسسى
 العامل الثقافى فبينما يعوق العنصر اللامادى لثقافة حركة المرأة فسى
 ادوارها الانتاجى ، نجد ان العنصر المادى يدفعها الى هذا الدور والبحث
 عن عمل مدفوع الأجر (١٢)

وتتباين حدة الصراع بين شطرى العامل الثقافى تبعاً لانماط وطبيعة
 العلاقات الاقتصادية وتوزيع القوى الاجتماعية فى الريف المصرى واللذيسس
 كان لهما أبعد الأثر فى تحديد مكانة وسلطة المرأة الى وقتنا الحالى سواء
 على مستوى الاسرة او فى مكان العمل ، وتاريخيا ، نجد ان متغير الحيازة
 property للأرض الزراعية فترة ما قبل عام ١٩٥٢ يحدد الى درجة
 كبيرة مدى وطبيعة العلاقات الاقتصادية وتوزيع القوى فى الريف المصرى
 والذى اسفر ليس فقط عن اسناد ادوار هامشية للنساء بل واحتلالهن
 لمراكز اجتماعية دونية .

ويعتبر متغير الحيازة من بين متغيرات ثلاث اخرى يشير اليهم
 التراث التاريخى خلال القرن التاسع عشر والتي تؤثر بشكل بالغ على
 معدلات مشاركة المرأة الريفية فى سوق العمالة الصناعية والذى تؤكده
 نتائج العديد من الدراسات الامبريقية (١٣) والمتغيرات الثلاث الباقية هي :

- (١) وضع المرأة position داخل الاسرة .
- (٢) مشاركة المرأة فى الانتاج الاجتماعى
- (٣) التعريفات الايديولوجية السائدة الادوار النساء داخل الاسرة .^(١٤)

ان وضع المرأة الريفية يعتبر متخلفا بكل المقاييس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حتى فى الوقت الحالى . وعلى الرغم من التغيير الاجتماعى الكبير الذى تتمفبه القرية المصرية بسبب خطط التنمية القومية وعمليات الهجرة الخارجية والداخلية ، الا ان هناك فارقا بين الاسرة الريفية والحضرية على اساس الدخل . ويرجع تخلف وضع المرأة الريفية الى اساليب التنشئة الاجتماعية التى تركيها التراكمات الثقافية المنتقلة من جيل لآخر بفعل نمط الاسر الممتدة التى تنتم بها القرية المصرية على الاعم .

كذلك فانه على الرغم من اتجاه السياسة المصرية بعد عام ١٩٥٢ نحو تدوير الفوارق الطبقية وانحسار تأثير عامل الحيابة فان اشار العلاقة الاقتصادية المتخلفة والتى كانت سائدة قبل عام ١٩٥٢ لاتزال بصماتها واضحة على شكل العلاقات بين الجنسين وحيث يسود المجتمع حالة من الغتراب الاجتماعى بكل جوانبه وان جاء تأثير هذه الحالة قويا على الاناث وتتمثل جوانب هذا الغتراب فى الآتى :

- (١) ابتعاد المرأة الريفية عن العمل بمفهومه العام .
- (٢) وجود حالة خوف وتوجس تشوب علاقة الرجل بالمرأة لاسيما من جانب الاول لاساسه وتخوفه من فقده لامتيازات سابقة ورغبته المستمرة والدقيقة فى استمرار علاقة السيادة من جانبه والتبعية من جانب المرأة . وهذه الحالة تمثل اهم تبعية اجتماعية يحتملها الانسان معا فى وقتنا الحاضر .

وتكشف نتائج الدراسات الميدانية عن تأثير كل من متغير الديارزة الثقافي pattern of seclusion على معدلات مشاركة المرأة الريفية في سوق العمل . كما اشارت الى ذلك نادية يوسف (١٩٧٤) (١٩)

ويمكن ان يرتفع وضع المرأة الريفية داخل الاسرة الممتدة خاصة بعدة مقومات من اهمها :

- (١) قدرتها على الانجاب reproduction خاصة انجاب الذكور .
- (٢) العصبية للانثى
- (٣) النسق القرابي
- (٤) مشاركة الانثى في الدخل الاقتصادي للأسرة .
- (٥) الزواج المبكر .
- (٦) الشرف .
- (٧) طبيعة الاعمال مدفوعة الاجر التي تؤديها المرأة .

تشير نتائج الدراسات الامبيريقية ان الاطفال تمثل بالنسبة للأسرة الريفية مددرا اقتصاديا يساعد في تحسين دخل الاسرة وبالتالي يزداد الوضع الاجتماعي للمرأة تحسنا كلما زادت درجة خصوبتها . كما ان هذا ايضا يفسر بدرجة ما تفسى ظاهرة الزواج المبكر في مجتمع القرية حيث يكون للنسق القرابي التأثير القوي في شيوع تلك الظاهرة بحجة افتقار الأسر الممتدة لايدي عاملة اضافية . (١٦)

ويبرز التأثير لمتغير النسق القرابي الخصائص البنائية لمجتمع القرية بما يحيط بالانثى من قيود مفتعلة صاحبها خلال مراحل نموها وتنشئتها داخل الاسرة وحتى بعد الزواج ومن اهم تلك القيود :

(١) الدافع الداخلى المنمى لديها لقبول الدور الثانوى فى الاسرة وخضوعها وطاعتها الكاملة للزوج .

(٢) رفض الاختلاط بالذكور وتحميل الانثى لشرف العائلة كقيمة اساسية وعالية فى المجتمع الريفي وتسعى الاسرة لضمان عزز تلك القيمة فى الانثى بفرض العديد من القيود عليها (١٧) منها على سبيل المثال لا الحصر منع خروجها من المنزل عند سن معين بل قد تلجأ العديد من الاسر الى حرمانها من التعليم لتحقيق هذا الهدف مع تنمية العادات الريفية والتي تدعو الى سرعة زواج السنن واعطاء هذا الموضوع اولوية عسـن تعليمها فى معظم الأحوال . وفى نفس الوقت تعطى الاسرة للذكور قسطا اومر من التعليم وفى تضييق الوقت الذى يقضونه خارج المنزل (١٨).

وتؤكد الاحصائيات الرسمية حقيقة ارتفاع نسبة الأمية بين الاناث اذا ما قورنت بالذكور فى القطاع الريفي حيث بلغت النسبة لهن ٨٦ ٪ مقابل ٥٥ ٪ للذكور (١٠ سنوات فأكثر) حسب تعداد عام ١٩٧٦ .

واذا كانت الأسر الممتدة هى النمط السائد فى ريف مصر فان السزواج المبكر كما سبق الاشارة الى ذلك يفرض قيودا اجتماعية اضافية ملسى مشاركة الاناث فى العمالة الصناعية ومن أهم تلك القيود .

١ - ان الاسر الممتدة تؤمن لرب الأسرة والذي يعتبر الاب الروحى لكامل افراد العائلة ان يستثمر مزيدا من الايدى العاملة فى اداء بعض الأعمال الحرفية القروية بدون مقابل .

٢ - ان سلطة الأب على الزوجين حديثى الزواج يستتبعها خضوعهما كاملا لسه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبالتالي تنتقل الثقافات القروية من جيل الى آخر كنتيجة منطقية ولاتستطيع الانثى التخلص من القيسم والعادات التى تفرض عليها الخضوع لسيادة الرجل وقبول الدور الهامشى

وهذا الاتجاه تؤكدته كارن هورن (١٩) بما تميزه بالتأثير الأعظم للثقافة الفرعية على بناء القبة داخل الأسرة. عن هذا فأننا نستخلص مما سبق ان المرأة الريفية في مصر تعاني بما اسماه بعض العلماء بالعزلة الاجتماعية والتي كان من جراءها افتقار الانثى للثقة الذاتية وانها اصحت اسيرة وهم كاذب سببته لها الثقافات الفرعية .

وإذا ما أضنا الى هذا الرأي ، رأى آخر علل عدم قدرة النساء على الاشتغال في سوق العمالة مدفوعة الامر ، بشكل متكافئ مع الرجال لأسباب بيولوجية فأننا سنرى الى أى مدى قد جانب هذين الرأيين المصواب الى حد ما وذلك اذا ما تناولنا بالتحليل انماط التغيير الاجتماعى التى حدثت بالقرية المصرية خلال العشر سنوات الماضية منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والسماح للمواطنين بالهجرة الخارجية .

يعتبر التمييز في مصر بوصفه اهم اداة تنمية وبما تطلبه من استغلال لالات وماكينات مادية معينة أن تحدث تعديلات غير مادية مثل العقائد والفلسفات والقوانين او بما اسماه اوجبرن Ogburn بالثقافة التكيفية Adaptive culture (٢٠) ومن الجدير بالذكر ان التوسع في العملية الصناعية قد صاحبه انشاء العديد من البنسوك وتنظيمات عمل خدمية اخرى مما فتح مجالات جديدة للعمل امام الرجال والنساء على السواء .

من جهة أخرى فان المركزية التى تتسم بها التوسع الصناعى حيث تتركز معظم المنشآت الصناعية في القاهرة والاسكندرية وعدد قليل من المحافظات الحضرية قد ساعد على زيادة معدلات الهجرة الداخلية مسن

الريف الى المدينة . ولقد اصحت الهجرة من القضايا الهامة التي تفرض نفسها على علماء الاجتماع في الوقت الحالى بالذات لما يماحيها من تغييرات اجتماعية واضحة على القرية المصرية بأسرها لاسيما المرأة الريفية . بحيث يمكن القول ان التمتع كان سببا في ادخال العديد من التغييرات في حياة المرأة (٢٠) وتحريرها عن بعض القيود وان تباينت تلك التغييرات من الريف الى المدينة حيث تقل القيود الاجتماعية المفروضة على تحرك المرأة الحضرية .

تؤكد نتائج الدراسات الامبريقية التي اجريت في الدول النامية على الاسرة الريفية حدوث تغييرات في البناء الاقتصادي لتلك الاسر نتيجة لهجرة العمالة الذكورية . وان

Economic structure

على الاسرة الريفية حدوث تغييرات في البناء الاقتصادي لتلك الاسر نتيجة لهجرة العمالة الذكورية . وان

مركبات الهجرة الداخلية والخارجية لسكان الريف المصري على سبيل المثال تفسر هذا التغير السريع في البنيان الاقتصادي للأسر الريفية . ولفهم ذلك فان تلك الاسر التي كانت معروفة باكتفائها الذاتي self-sufficient اختل حاليا توازنها الاقتصادي . وعلى الرغم من القوانين الاشتراكية والاصلاح الزراعي التي منحت لكثير من الأسر الريفية ملكية عدد قليل من الافدنة فلاتزال الغالبية من سكان الريف يعملون حاليا كمستأجرين موسمييين أو دائمين لعدد محدود من الافدنة الزراعية . الا ان الديون المستحقة للتعاونيات الزراعية تمتص اغلب ريع الارض . وبالتالي لم يعد سوى القليل المتبقي من هذا الريع الزراعي والذي يوجه جزء منه لتغطية استهلاك تلك الاسر (٢٢) .

ولما كان الاعتماد المصري يتسم بالتبعية - كما اشار الى ذلك علماء الاقتصاد من امثال دويدار - فانه يعتمد كلية على اعمار السوق الدولية بمتغيراتها والتي تؤثر الى حد كبير على البناء الاقتصادي للأسرة

الريفية حيث تتزايد اسعار الاسمدة والمبيدات الحشرية المستوردة من عام
آخر . وبالتالي يزداد تأثير بناءات تلك الاسر حيث ينخفض صافي عائد الاسرة
بينما يزداد معدلات الاستهلاك لها . ومن ثم لاتجد الاسرة بديلا لاعتماد
التوازن الاقتصادى الا عن طريق :

- (١) هجرة الذكور القادرين على الكسب الى الدول العربية النفطية .
- (٢) استغلال اقصى طاقة بشرية واعادة تخصيص الوقت بالنسبة للمرأة .

بالنسبة لهذا البديل الاول نجد ان الهجرة الخارجية
External migration

للزواج قد اكسبت الزوجة تحسنا فى مكانتها الاجتماعية والاقتصادية
Socio-Economic status داخل الاسرة وغالبا ما تقوم الزوجة - فسى
حالة تعيب زوجها - باداء واجباته وانشطته التى كان يقوم بها بالاضافة
الى مهامها المنزلية الدائمة . ايضا فان زيادة حركات هجرة العمالة
الذكورية Male labor migration منذ عام ١٩٧٣ قد ادى الى ازدياد
عدد الاسر التى تتولى الاناث ادارتها وبالتالي ازدياد احتكاك المرأة
بالتنظيمات الانتاجية فى مجتمعها المحلى . ولعل هذا الوضع يناقض الاتجاه
القائل بعزلة المرأة اجتماعيا وما يحدثه من فقد ثقفتها الذاتية
ويجعلها اسيرة الثقافات الفرعية السائدة .

من جهة أخرى فان الهجرة الخارجية للزواج قد ادت الى عدم استقرار
الدور للزوجة نتيجة لعدم ثبات المستوى المعيشى للأسرة ويؤكد هذا الاتجاه
نتائج احدى الدراسات الانثروبولوجية التى اجريت على بعض عائلات
المهاجرين فى ريف مصر (٢٣) .

اما البديل الثانى فعن طريق ازدياد مشاركة المرأة فى الانشطة
الاقتصادية .

(ب) العوامل التنظيمية

تشتمل المنشأة الصناعية - بوصفها تنظيماً اجتماعياً - على مجموعة من القيم والمعايير شأنها في ذلك شأن باقي البنى الاجتماعية الأخرى في المجتمع . وان تلك القيم والمعايير توضع ضوابط تنظيمية من خلال لوائح وتعليمات رسمية . إلا أنها في النهاية كما يشير بولك Polk (١٩٧٤) ، تكون أكثر ملائمة للرجال دور النساء خاصة المتزوجات واللاتى يقمن بالمهام المنزلية domestic tasks المتنوعة (٢٤) ولعمل هذا الاتجاه يرجع الى سيادة القيم الذكورية - كما يتضح من بناء الفسوة Power structure داخل المجتمع - والتي ينطلق منها اللوائح والقواعد التنظيمية التي تقطن المعايير داخل تنظيمات العمل . ويأتى في مقدمة تلك المعايير عمالة اليوم الكامل وعدم توقف العمل الا بسبب الاجازات السنوية او في الحالات المرضية وذلك في العديد من مهن المهن التنظيمية والتي لا تتطلب عمالة جزئية او موسمية . (٢٥)

كذلك فان شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي يتسم بهيكل التنظيم الاجتماعى للمصنع ، تؤدي الى حدوث نوع من العزلة او انفصال افراده بعضا من الوقت يوميا بعيدا من باقى أنشطة الحياة في المجتمع المحلى . ويرجع سبب ذلك كما اشار ريتشارد هال P.Hall الى بنى المهن والانساق الفرعية داخل التنظيمات الصناعية (٢٦) ايضا مع تزايد درجة التعقيد التنظيمى للمنشأة الصناعية ، فان شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية تزداد تعقيدا وتباينا مما يؤدي على حد قول كل من جرانوفيتير Granovetier وبوا سيفان Boissevan الى حدوث تباينات في مجالات توزيع فرص العمالة والمكافئات (٢٧) على اساس النوع Sex وحيث يحمل الذكور على النصيب الاكبر من فرص الترقية الى المناصب العليا وزيادة الدخل تبعاً لذلك ويرجع ذلك الى :

(١) ان المرأة الريفية كباقي افراد المجتمع - تحمل معها القيم والمعايير الثقافية السائدة في المجتمع المحلي الى المنشأة الصناعية . ومن ثم نتوقع تعارفا ملحوظا بين متطلبات وخصائص المهنة التي تمارسها وبين خصائص الثقافة الفرعية التي فرضت على الانثى قيودا جعلتها تقبل الدور الثانوي .

(٢) ان النمط البنائي السائد للتنظيمات الصناعية يحد بدرجة كبيرة من ترقية الاناث الى المناصب الادارية العليا . ويتضح ذلك فيما نلاحظه من عدم التجانس في توزيع المهن النسائية داخل الهرم التنظيمي . كما ان الدراسات الاحصائية تشير الى اشتغال غالبية الاناث في المهن الدنيا داخل التنظيمات الصناعية ، بينما قلة منهن يعملن في المهن الادارية العليا . ففي عام ١٩٨١ بلغت نسبة الاناث المشتغلات داخل التنظيمات الصناعية للقطاع العام ٠٨ ٪ من اجمالي القوى العاملة النسائية في عام ١٩٨١ (٢٨) .

وبالاضافة الى تلك العوامل التنظيمية - التي سبق ذكرها - نجد عوامل اخرى ساعدت على انخفاض مشاركة المرأة الريفية في الصناعة وجعل دورها هامشيا في المنشآت الصناعية ، والتي من أهمها مايلي :

١ - ارتفاع نسبة الامية للاناث الريفيات يقلل من قدرتهن على التكيف مع القيم والمعايير التنظيمية التي تتطلبها المهن والعمليات داخل المنشآت الصناعية . ويؤكد هذا الاتجاه كل من رايسون

WRIGHT وبيرون PERRONE (١٩٧٧) بقولهما :

" ان التعليم يساعد في تنشئة الافراد على عادات العمل المختلفة وانماط الممارسة والطلبسات الاجتماعية للاوضاع المتباينة في العملية الانتاجية (٢٩) .

٢ - على الرغم من تساوى الفرص بين الجنسين فى مجال التعيين فى القطاع العام والحكومة وايضا فى الاجور والتعليم فان المسوح الاجتماعية والاحصائيات الرسمية تؤكد استعمال الاناث فى الاعمال الروتينية قليلة الحراك لاسى والسى يرفضها المشتغلون من الذكور (٣٠).

على المستوى الفزائى تشير الدراسات التى اجريت على المرأة العاملة فى القطاع الصناعى ان خوف الانثى من الفشل فى تأدية دورها التنظيمسى يفقددها منافسة الرجل فى فرص الترقية للمناصب الاعلى وتكشف الدراسة التى قام بها هورنر HORNER (١٩٧٧) عن ازدياد درجة هذا الخوف عند الاناث عنه بين الذكور . واثر ذلك على ادائها المهمى داخل التنظيم الرسمى للمنشأة الصناعية (٣١) . وقد يخطئ من يقول بفقدان المرأة لعامل الثقة الذاتية كسبب لهذا الخوف لان هذا الزعم يناقض نتائج الدراسة الميدانية التى اشارت الى ازدياد عدد الاسر الريفية التى تتولى شؤونها النساء بسبب عمليات هجرة الذكور اى قدرة المرأة على ادارة ما تكلفه من أعمال وتلك النتائج تدحض بالتالى هذا الزعم . وانما يمكن تفسير ترايسد نسبة الخوف من الفشل عند الانثى داخل التنظيم الرسمى لاحتمالين : اولهما انخفاض النسبة العددية للاناث بالنسبة للذكور خاصة من المنشآت الصناعية الكبيرة مع تواجدهن بكثرة فى المستويات الدنيا للتنظيم وثانيهما الشعور المتولد لديهن والناجم عن الاتجاهات السلبية للمديرين نحو قدرتهن فى تولي مراكز قيادية (٣٢) .

القسم الثانى : مقترحات لزيادة مشاركة المرأة الريفية فى الصناعة

مما سبق يتضح ان مشاركة المرأة الريفية فى العمالة الصناعية ضعيف للعوامل العديدة التى سبق تناولها ومن بينها ارتفاع نسبة الأمية بيسن الاناث الريفيات وانخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة الريفية اذا قيس

بمثيلاتها في الحضر . ومن ثم فان تعقيد قضية مشاركة المرأة الريفية في العملية الصناعية يستلزم ضرورة التفكير في بعض الحلول المقترحة لتلك القضية . ويقدم التراث الاجتماعي بعض الحلول الجزئية تتركز اساسا على ضرورة تمحيص مفهوم المرأة في الازهان وفي عقل المرأة ذاتها - مثال ذلك اتجاه ضيبي شارا مونيقي ، وكذلك الاتجاهات التي تدعو الى زيادة تشقيف المرأة الريفية من خلال وسائل الدعايا الاعلامية ومحاولسة التغلب على الأمية المتفشية في الريف المصري . ويستند اصحاب هذا الاتجاه الى وجود علاقة وطيدة ومباشرة بين ثقافة المرأة وحجم الاسرة وبالتالي بين ثقافة المرأة والتزايد السكاني (٣٣) .

وإذا كانت الاتجاهات السابقة اهتمت بقدر ما في معالجة تلك القضية نظريا الا انها تواجه العديد من المعوقات عند التطبيق بسبب تأشير التراكيمات الثقافية في الريف المصري . وليس أول على ذلك من انخفاض نسبة التعليم بين الاناث الريفيات - كما سبق التوضيح - برغم تومع الدولة في السياسة التعليمية بمختلف مراحلها بحيث شملت الريف والحضر . الا ان مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الصناعية لاتزال ضعيفة . من ثم تومي الورقة بضرورة الاهتمام بتنمية الصناعات الحرفية والريفية لما لها من دور فعال في زيادة مشاركة المرأة الريفية في المجال الصناعي للاعتبارات الآتية :

١ - ان البعد التاريخي لهذا النوع من الصناعات يبرز مدى ملائمته للتركيب الاجتماعي للريف المصري . وايضا فان طول الخبرة الممتدة عبر القرون بدءا من نظام الطوائف القديمة واستمرار بعض الصناعات الحرفية التي الوقت الحاضر يشير الى الاستجابة الشعبية والرغبة العامة في استمرارها والحفاظ على الصناعات الاصيلة رغم السياسة الاستعمارية التي تهدف الى تدمير جماعات الحرفيين ويشير دويدار الى ان وسيلة تخلص الاقتصاد المصري من التبعية تكمن في اعادة ماتم تدميره من صناعات صناعية وفي مقدمتها الصناعات الصغيرة . (٣٤)

يمكن الاستفادة بخبرات المحليين الى المعاش والمتقاعدين واصحاب
المهارة في الصناعات الحرفية والبيئية وهذا من شأنه يقلل من اجهاد
المرأة ويزيد من مشاركتها اقتصاديا في داخل الاسرة بل ويقلل من
الصراعات التي تنشأ في نطاق الاسر الممتدة .

ان التدريب الحرفي قد اهتمت به مصر حديثا وان اقتصر فسي
اغلب نطق على مناطق الحضرية وشبه الحضرية ، ويأتي تدريب الصبية
المتدرجين ممن تسربوا من التعليم او ممن لم يلتحقوا به من بساوي
الامر ، وتتضمن برامج التدريب نوعيات مختلفة من الحرف بمعاونة اصحاب
الورش الاهلية ، الا ان نصيب الاناث لايزال ضعيفا نتيجة نوعيات وطبيعة
بعض الحرف وايضا بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية السابق الاشارة
اليها .

ويبرز هنا دور الصناعات الحرفية والبيئية في عدم حاجتها الى
التدريب المهني بل يكفي ان يتم التدريب مباشرة اثناء ممارسة الحرفة
او الصناعة الريفية داخل محيط الاسرة او خارجها . وفي هذا
المجال تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية الى التوسع في مشروع الاسر
المنتجة لتشمل مختلف المناطق الريفية والحضرية . وبالمثل يمكن
التوسع في الصناعات الحرفية والبيئية دون تكلفة عالية ويقتصر فسي
ذلك تمويل تلك الصناعات من خلال جمعيات مساهمة يشارك فيها افراد
المجتمع المحلي .

ان القيم والمعايير السائدة داخل شبكة العلاقات في الصناعات الحرفية تماثل تماما نفس القيم والمعايير التي يتضمنها نسق الثقافة الفرعية السائدة في الريف المصري (٢٥)

ان القيود الثقافية والتنظيمية التي تفرضها الثقافات الفرعية، وتقسيم العمل على اساس تباين النوع داخل الاسرة الريفية بالاضافة الى اوجه القصور في سياسة توزيع منشآت التعليم الفني الصناعى، ومراكز التدريب حيث تنتشر في المناطق الحضرية وشبه الحضرية تجعل من الصناعات الريفية والحرفية مجالا هاما لاشتغال المرأة حيث يمكن ممارسة تلك الاعمال في المنزل او في داخل مجتمع القرية دون التعارض مع مهامها المنزلية Domestic tasks .

ان سياسات التوسع وتطوير الصناعات الحرفية تستلزم توافر الامكانيات الانتاجية والتسويقية ، التكنولوجيا الملائمة Appropriate technology وايضا القروض المالية بالفدر الذى يمكن المرأة من ان تؤدي دورا اقتصاديا في حياة الاسرة الريفية .

ان انخفاض معدلات الهجرة من الريف الى المدينة وايضا اخراج المرأة من منزلتها الظاهرة يرتبط بالدور الاقتصادى والاجتماعى الذى يمكن ان تمارسه المرأة داخل الاسرة وخارجها في مجتمع القرية وهذا ما تحققه لها تعاونيات الحرف اليدوية والريفية ، حيث تعتمد تلك التعاونيات على استغلال الخامات البيئية المتاحة والمهارات اليدوية المتيسرة مثل صناعات الخوص ، الجريد ، القزل والسيج .

الخلاصة

تناولنا في هذا المقال تحليل العوامل الشفافية - الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر بالدرجة الاولى على مساهمة المرأة الريفية في الصناعة . وقد اسفر التحليل عن ابراز عدة موضوعات تتطلب دراسات معمقة ومستعمرة Cross studies منها على سبيل المثال اعتمادية الاناث على كسب الذكور ، اتجاهات المرأة نحو العمل فسي الصناعة واثر هجرة عماله الذكور على ادوار المرأة الريفية ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية .

ومن الموضوعات الهامة التي نستخلصها من التحليل اختيار الاداة المنهجية الملائمة لدراسة العوامل السابقة . ان المنهج متداخل التخصصات يعد انساب الادوات المنهجية ليس فقط فيما يخص بالعوامل الشفافية والاجتماعية ولكن للقضايا السابقة والتي اوفحتها المناقشة ، كذلك نجد ان تأثير الثقافات الفرعية السائدة في الريف المصري وما يتسم به من قيم ومعايير تقليدية يصعب ان تتكيف مع متطلبات التنمية الصناعية المنبثقة من سياسات التخطيط القومية . لذلك فاننا نقترح تنشيط واحياء الصناعات الحرفية والبيئية كحل بديل لريادة مساهمة المرأة الريفية في الصناعة نظرا لما تتمتع به من مستوى تكنولوجي بسيط في الاداء يتناسب والمستوى التعليمي للمرأة الريفية كما ان هذا النوع من الصناعات يتسم بالمرونة التي تحقق للممسررة التوفيق بين المهام المنزلية وادائها لهذا النوع من الصناعات .

ولمعالجة القصور من قياس مشاركة المرأة الريفية في المستوى العاملة فاننا نقترح ضرورة اجراء دراسات انثروبولوجية على مستوى الاسر ولغترات طويلة بحيث يمكن تسجيل وملاحظة انماط الانشطة المختلفة التي تمارسها المرأة خلال دورة انتاجية او زراعية كاملة .

وإذا كانت قضية مشاركة المرأة في التصنيع تتسم بالتعقيد وتنوع مستويات التحليل ، فإن الدراسات التي تناولتها قد ركزت على المرأة من خلال بعض الاتجاهات النظرية في مقدمتها الاتجاهات الايديولوجية والاجتماعية والصناعية ، ومن ثم فإن النتائج لم تقدم تصورا كاملا لابعاد القضية حيث يؤثر كل من السياق الايديولوجي السياسي المعاشد وبناء القوة داخل المصنع وخارجه على فعالية دور المرأة في العملية الصناعية كما يتمثل هذا التأثير في اوجه التفرقة بين الرجال والنساء من حيث الترقية وطبيعة العمل ونظام الحوافز والتدريب وخطه . لذلك توصي الورقة بضرورة اهتمام الدراسات المستقبلية بتناول قضية المرأة من خلال نظرة شمولية للرجل والمرأة معا حتى يمكن تفهم الابعاد الكاملة للقضية .

ايضا يوصى بضرورة الاهتمام بدراسة الجوانب السلبية والايجابية لدور المرأة في العملية الصناعية من وجهة نظر الادارة الصناعية والتي لاتزال تتسم بالتحامل غير المفتح تجاه انتاجية المرأة في هذا المجال الاقتصادي .

كذلك ينبغي الاهتمام بدراسة تطور الدور الاقتصادي للمرأة خلال مراحل تنشئتها قبل وبعد الزواج حتى يمكن تفسير خصائص دورها الانتاجي في العملية الصناعية وكذلك تحليل الجوانب الايجابية والسلبية لهذا الدور .

المصادر والحواشي

- (١) اسماعيل عبدالباري ، المرأة والتنمية في مصر ، دار المعارف ، القاهرة
١٩٧٩ ص ٨٦ .
- (٢) Barbara L. Ibrahim, Social change and the industrial
Experience: women as production workers in urban Egypt
unpublished Ph.D. Dissertation, Indiana University, 1980
p. 54.
- (٣) Ibid. pp. 55-59.
- (٤) E. Jelin, "women and the urban market" in R. Anker, M.
buvinic and N. Youssef (Eds.), women's Roles and
population trends in the Third World, Room klem,
London, 1982.
- (٥) الجهاز المركزي للتعبيث العامة والاحماء ، التعداد العام للسكان
والاسكان ١٩٧٦ . تعداد السكان ، النتائج التمهيلية اجمالاً
الجمهورية ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٣٣ .
- (٦) امل احمد الفرغان " دور التعليم في تطوير وضع المرأة في المجتمع
العربي " في المرأة والتنمية في الثمانيات : بحوث ودراسات ، المجلد
الاول ، المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية
٢٨ - ٣١ مارس ١٩٨١ . الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ،
الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٠٧ .
- (٧) المصدر السابق ص ٢٠٧
- (٨) مصطفى احمد تركي " الدافعية للانجاز عند المرأة الكويتية : دراسة
في العوامل السيكولوجية للتنمية " في المصدر السابق ص ٢٠٠ .

Margaret Benston "the Political Economy of women's Liberation" in Edith Hoshino Altbach (Ed.), From Feminism to Liberation, Schenkman publishing Co., Inc. London, p.206. (٩)

(١٠) باقر سلمان النجار " المرأة وعلاقات الانتاج في مجتمعات الخليج التقليدية " في المرأة والتنمية في الثمانيات ، المصدر المذكور ص ١٨٢ .

(١١) اسماعيل عبدالباري ، المصدر المذكور ص ١١٤ - ١١٥

(١٢) المصدر السابق ص ١١٠ - ١١٣

E. Jelin, Op.Cit., p. 242. (١٣)

J. Tucker, "Problems in the Historiography of women in the middle east: the case of nineteenth century Egypt." in Int. J. Middle East studies, Vol. 15 (1983), p. 329. (١٤)

E. Jelin, Op.Cit. (١٥)

Tucker, Op.Cit., p. 330. (١٦)

(١٧) حيدر ابراهيم علي ، " ادماج المرأة في خطط التنمية : مشاكل وامكانيات " المرأة والتنمية في الثمانيات ، المصدر المذكور ص ٨٦

(١٨) عبدالباسط عبدالمعطي " الوضع الاجتماعي للمرأة القروية المصرية: تحليل تاريخي معاصر " المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثاني عشر العدد ٢ ، ٣ ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ١٢١ .

- (١٩) سامية الساعاتى " ديناميات الأسرة الريفية والتنمية : بحث اجتماعى تحليلى " ابحاث الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية، مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ١ - ٤ ديسمبر ص ١٢٨
- (٢٠) حسين ابراهيم على، المصدر المذكور ص ٥٧
- (٢١) باقر سلمان التجار، المصدر المذكور ص ١٧٠
- (٢٢) M. Khattab and S. El Daeif, Impact of Male Labor Migration on the structure of the family and the Roles of Women, the population council, Giza, Egypt 1982, p. 40.
- (٢٣) Ibid. p. 42
- (٢٤) G.Zellman, "the Role of structural factors in limiting women's Institutional participation" Journal of Social Issues, Vol.82, (1976), p. 36.
- (٢٥) Ibid p. 35.
- (٢٦) R.Hall, occupations and the social structure 2nd edition, prentice-Hall.
- (٢٧) J. Mcpherson and L. Smith-Lovin, "women and weak: Differences by sex in the size of voluntary organization." AJS, Vol. 87 (1982), p 885.

- (٢٨) الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، دراسة احصائية من المرأة العاملة بالقطاع العام ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨١ ص ٤٠ .
- (٢٩) J. Pfeffer and J. Ross, "The Effects of Marriage and a working wife on occupational and wage attainment" Administrative Science quarterly Vol. 27, march 1982, p.71.
- (٣٠) مثال ذلك العمالة النسائية فى صناعة الغزل والنسيج حيث تبالغ ارسا ل من اجمالى العمالة النسائية فى القطاع العام عام ١٩٨١ .
انظر
M. Hammam, Egypt's working women: Textile workers of Chubra El-Kheima from MERIP Reprints No.82, November, 1979.
- كذلك انظر : الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، المعدر المذكور
ص ٧ .
- (٣١) G.Popp and W. Muhs, "Fear of success and women Employees" Human Relations, Vol.35, No.7 1982, p.513.
- (٣٢) ويؤكد هذا الاحتمال نتائج الدراسة التى اجراها عاطف مبيد واحمد معطفى عن الاتجاهات السالبة للمرؤوسين نحو تولى المرأة لمناصب ادارية عليا داخل التنظيمات الصناعية وغيرها والتى تعكس بوضوح التأثير القوي للثقافات الفرعية المتوارثة .
انظر : عاطف مبيد واحمد معطفى ، " الاسباب الحقيقية للتمييز ضد المرأة فى مجالات التعيين والترقية " بحث مقدم الى مؤتمر المرأة فى الادارة ، القاهرة ٢١ - ٢٣ مايو ١٩٧٧ .

- (٣٣) صالحة سنقر " اثر تربية المرأة العربية فى تحقيق التنمية الشاملة " فى المرأة والتنمية فى الثمانيات : بحوث ودراسات : الممــــدر المذكور ص ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .
- (٣٤) محمد دويدار " نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربى " مصر المعاصرة ابريل ١٩٧٨ ص ص ١٥٧ - ٢٢٨ .
- (٣٥) احمد محمد مندور ، دور الصناعات الصغيرة فى زيادة فرص العمالة المنتجة فى الدول النامية مع الاشارة الخاصة لمصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاسكندرية ١٩٧٧ ص ١٦٦ وما بعدها .